العلاقات الأورومتوسطية:
مأزق برشلونة - إلى انتحار المتوسط

تطبيقات

obeikan.com

obeikan.com

عن «المواطنة» في الفضاء المتوسطي

من طموحات« الاتحاد من أجل المتوسط». تلك الفكرة التى أسهب فى الحديث عنها الرئيس الفرنسى السابق نيكولا ساركوزى، أن تتحقق المواطنة فى هذا الفضاء بحيث نستطيع أن نطلق على أى إنسان يعيش فيه شمالا أو جنوبا، بالمواطن المتوسطى.

ولا شك أن هذه الفكرة تنطوى على كثير من الأمل وقليل من الرجاء على الأقل فى الدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوبا..

وكلنا يذكر أن عميد الأدب العربى طه حسين كان من أوائل من حدثونا.- ربما بشكل غير مباشر- عن هذه المواطنة فى كتابه الشهير مستقبل الثقافة فى مصر، كذلك أسهب فى الحديث عنها شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك فى كتابه. حديث الضفتين، واعتبرهما البعض بالمتفائلين (أكثر من اللازم). لأن بين ضفتى المتوسط من الخلاف والتوجس وسوء الطوية الكثير والكثير.. وقال نفر من الجنوبيين أن البحر المتوسط لم يأت منه إلينا منه سوى الشر مثل الاستعمار، والانتداب، والحروب الصليبية، لذلك علينا أن نخاف منه، ونعمل ألف حساب لأى فكرة تتعلق بفضائه أو مياهه أو حدوده الجغرافية.

ولقد رد عليهم طه حسين بعبارة موحية وشديدة التأثير..

قال أن البحر المتوسط بحر أوروبا، لكنه بحر العرب. ومن ثم ليس هناك ما يبرر الخوف منه!

لكن يبدو أن هذا التوجس(وعدم الارتياح) بات أشبه بالإرث الذى ينتقل إلينا عبر الأجيال.. فاليوم حين يعود نفر من بيننا للحديث عن(المواطن المتوسطى)..

فإن ذلك كفيل بأن يطرح التساؤلات الآتية:

- هل ستكون هناك مقررات تربوية وتعليمية صالحة لإعداد هذا المواطن؟ وهل سيتعلمه الطفل الصغير فى شمال المتوسط هو ذاته ما سيتعلمه الطفل فى جنوب المتوسط. هل المفاهيم السياسية والجغرافية ستكون واحدة. وكذلك الأحداث التاريخية.. ماذا عسانا نقول عنها.. هل سيكون حديثا واحدا أم أحاديث متباينة ومتضاربة؟

- هل بوسعنا أن ندرج رغبة بعض الدول المتوسطية الشمالية فى إحداث تغيير فى مناهج الصغار فى مدارسنا يطال بعض الأحداث التى ذكرها القرآن الكريم.. أقول هل نعتبر ذلك جزءا من هذه الفكرة، فكرة المواطن المتوسطى.. لو حدث ذلك فإن الأمر سيصبح جدا خطير..! ثم إذا كنت مناهج الصغار التربوية فى دول الشمال ترى أن احتلال فرنسا للجزائر كان مدنية وتقدما وانتشالا من الواقع المتخلف.. لكن ذات المناهج ولكن فى دول الجنوب ترى شيئا آخر وهو أن فرنسا استعمرت الجزائر، لذلك دفع نحو مليون ونصف المليون جزائري أرواحهم دفاعا عن بلدهم ضد الاستعمار الفرنسى.

أقول.. تناقض هذه المفاهيم، ماذا عسانا نفعل معه إذا كنا نريد مواطنا متوسطيا صحيحا..هذا السؤال طرحه مؤخرا منتدى فاس بالمغرب الذى يتحمس كثيرا للفضاء المتوسطى لكن ذلك الحماس لم يمنعه من طرح الأسئلة الصعبة.

«روشتة مصرية»

لإنقاذ الاتحاد من أجل المتوسط

يثور الجدل صاخبا طوال العام الأول فى عمر الاتحاد من أجل المتوسط الذى انطلق فى يوليو ٢٠٠٨ بباريس، وتكثر الأسئلة والاستفسارات حول بقائه ودوره، والخطط الاقتصادية والتنموية التى يهدف إليها.. ثم ما جدواه بالنسبة للدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوبا، وهل هو بحق مشروع تفتق عنه ذهن الرئيس الفرنسى السابق نيكولا ساركوزى لكى يحقق مكتسبات لفرنسا وإسرائيل.

والحق أن ظلالا كثيفة تحيط بهذا المشروع خصوصا فى ضوء معارضة ألمانيا وإيطاليا له فى البداية. وإصرار المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل على توسيع دائرته فى الشمال ليضم باقى دول الاتحاد الأوروبى حتى لو كانت غير مشاطئة للبحر المتوسط واتهام إيطاليا للرئيس ساركوزى بأنه يشعر بالحنين«نوستالجى» إلى فرنسا فى الحقبة الاستعمارية.

ومما ساعد فى أن تنتشر الظلال حول المشروع أن دولا عربية قد عارضته بشدة مثل ليبيا، وأخرى مثل الجزائر قد تحفظت، ووضعت قيودا صارمة للمشاركة فيه. ومعلوم أن مصر كانت من أوائل الدول التى طرحت تساؤلات حول المشروع وعلاقته بعملية برشلونة، وما إذا كان سيلفيا من الأساس أم سيكون مكملا لها؟!

ومما زاد الطين بلة أن الرئيس الفرنسى السابق ساركوزى كان وعد بتوفير ١٤ مليار يورو للبدء فى تنفيذ المشاريع الـ ٢٣٠ التى تم تحديدها فى مجالات الطاقة والنقل البحرى والتعليم العالى لكنه لم يتمكن من الوفاء بعهده بسبب الأزمة المالية العالمية.

ومن منطلق أن مصر شريك فى رئاسة هذا الاتحاد فلقد جاءت كلمة مصر فى المنتدى الاقتصادى والمال للاتحاد من أجل المتوسط وكأنها بلسم الجراح هذا

المشروع وروشتة نجاح أو بالأحرى إنقاذ له. ليس فقط لأن هذا الاتحاد ولد لكى يبقى لكن أيضا لأن منطقة حوض البحر المتوسط فى حاجة إليه.

أولى خطوات هذه الروشتة تفعيل اقتراح رئيس الحكومة الإيطالية السابق سيلفيو بيرلسكونى الخاص بإطلاق مشروع مارشال لدعم الاقتصاد المتوسطى مع التركيز على الاقتصاد الفلسطينى.

ومعلوم أن الرئيس ساركوزى كان تحدث عن ملامح هذا المشروع إبان حملته الانتخابية، وفى المؤتمر الأول للاتحاد من أجل المتوسط. ويبقى أن تتضافر كل الجهود لتنفيذ الفكرة فى أرض الواقع.

والخطوة الثانية أن تدرك دول الشمال خطورة تداعيات الأزمة المالية على دول الجنوب التى توقفت. فعلا لا قولا. بعض مشاريعها الكبرى، وأصاب«العطب» عجلة التنمية والاستثمار فيها.

الخطوة الثالثة: الحيلولة دون انتشار دوائر العنف، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، والاتجار فى البشر سيما أن دول الشمال تحمل دول الجنوب المسئولية بسبب هذا النزيف فى الهجرة المتجهة إليها برا وبحرا وجوا.. ويضاعف من أهمية هذه الخطوة أمران: الأول الخلط المتعمد بين الإسلام والإرهاب.. فأنت مسلم إذن أنت إرهابى.. ولا تعليق! الثانى اتساع دوائر ظاهرة الإسلاموفوبيا وتعنى الخوف المرضى وغير المبرر من الدين الإسلامى.

الخطوة الرابعة البدء فورا. ودون تلكؤ - فى دعم المشروعات الصغيرة وتطوير البنية الأساسية وتطوير مصادر الطاقة التقليدية والاستخدام السلمى للطاقة النووية.. والتى تشكل فى مجملها المحاور الأساسية التى تدور حولها الأفكار الكبرى فى الاتحاد من أجل المتوسط.

الخطوة الخامسة الانعتاق أو التحرر من أسر القيود السياسية التى وضعتها أوروبا - بإرادتها أو غير إرادتها بشأن إسرائيل، فأصابت عملية برشلونة فى مقتل،وإذا ما تكررت هذه المرة فسوف تصيب مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

بالسكتة القلبية.

وفى ظنى أن مصر قد أدلت بدلوها من منطلق قناعة كاملة بأن« الحضور» أفضل ألف مرة من«الغياب» باعتبار أن الغائب ليس دائما على حق.

والأهم أن الاتحاد من أجل المتوسط يتيح بفضاءاته السياسية والاقتصادية مساحات أرحب للقاء والتشاور وتبادل الخبرات.

وإذا علمنا أن أوروبا تحرص على صياغة تشريعات موحدة، لذلك فطرح الأفكار باسم دول الجنوب- وهى المهمة التى تقوم بها مصر- سيجعل دول الشمال تفكر طويلا فى تأثير هذه الدول سخطا أو رضاء.

ومعلوم أن فكرة الاتحاد من أجل المتوسط كانت هبطت علينا من دول الشمال شأنها فى ذلك شأن باقى الأفكار مثل التعاون الأورومتوسطي المعزوف بعملية برشلونة أو عملية(٥+٥) التى تضم ٥ دول أوروبية مع الدول الخمس الأعضاء فى الاتحاد المغربى العربى، ولعلها المرة الأولى التى يحدث جدل حول فكرة هابطة من أعلى إذ اعتدنا منذ زمن أن تنزل علينا الفكرة فنصفق لها ونقبلها دون تردد.

بكلمة أقرب: أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بات عليه أن يعيد قراءة نفسه فى ضوء المتغيرات الجديدة خصوصا المتغيرات الاقتصادية والمالية. على أن يضع فى اعتباره أنه جاء ليخدم ضفتى المتوسط وليس الضفة الشمالية على حساب الضفة الجنوبية. كما أنه لم يأت لكى يضفى شرعية إضافية على الدولة العبرية التى لا تريد وقف الاستيطان وترفض عودة اللاجئين وتناهض فكرة إنشاء دولة فلسطينية اللهم إذا كانت محمية إسرائيلية بلا جيش!!

وأخيرا إذا كانت فرنسا تريد. حقا.- استمرار لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط فعليها أن تقرأ جيدا كلمة مصر فى المنتدى الاقتصادى والمالى الذى شهدته ميلانو الإيطالية وإلا سيصبح هذا المشروع أشبه بالشهب.. تلمع فى السماء للحظات ثم تهوى إلى أسفل ويبتلعها الظلام!!

الاتحاد من أجل البحر الأحمر!

بعد أن أصبحت إسرائيل أمينا عاما (مساعدا) فى الاتحاد من أجل المتوسط لم يعد مستبعدا أن تتحمس مجددا لإطلاق فكرة إنشاء الاتحاد من أجل البحر الأحمر حتى تنفى عنه وصفه بالبحيرة العربية، باعتبار أن معظم الدول المطلة عليه هى دول عربية باستثناء إسرائيل وإريتريا.. وإذا علمنا أن إسرائيل كانت تحلم منذ سنوات بتدويل البحر الأحمر، وهى تتغلغلة (دبلوماسيا وعسكريا) فى القارة السمراء، وتعبث أصابعها منذ زمن فى مناطق متاخمة لشواطئ هذا البحر، لأدركنا خطورة ما يجرى فى هذه المنطقة تحديدا على الأمن القومى العربى..

ومثلما كان العراق فى زمن صدام حسين وما يمثله من تهديد لأمن واستقرار دول الجوار فى المشرق العربى ذريعة لاحتلاله والسيطرة على منابع نفطه، فما هى القرصنة الصومالية تصبح حجة لعسكرة البحر الأحمر باعتبار أن القراصنة الصوماليين يهددون شرياناً مهما من شرايين التجارة الدولية..

ولا خلاف على أن انهيار الدولة المركزية فى الصومال قد أفرز هذه الآفة- مع آفات أخرى- لكن التجربة أكدت لنا- مثنى وثلاث ورباع- أن مثل هذه الظواهر تعمل بعض القوى على إنضاجها على نار هادئة منذ فترة، إذ ليس بوسع الذاكرة العربية أن تنسى تهديد الرئيس الأمريكى السابق جورج دبليو بوش للصوماليين فى أعقاب إهانتهم أمريكا عندما قتلوا أربعة من جنودها، وسحلوا جثثهم فى شوارع مقديشو وتركوا الأطفال الصغار يعبثون فيها على مرأى ومسمع من الشاشات ووسائل الميديا..

والثابت عملا أن الدول الكبرى- التى وجدناها قبل ذلك فى العراق- لديها

خطط استعمارية معدة سلفا فى الصومال والاختلاف الوحيد هنا، هو أن العراق كان دولة قوية، ومن ثم تفكيكها كان هو الغاية.. ثم البقاء فيها (احتلالا أو وفق اتفاقية أمنية) كان هو الهدف الثانى. أما الصومال فهى مفككة أصلا، واحتلالها ليس هو الغاية باعتبار أنها دولة فقيرة (وليست غنية بالنفط كحال العراق) وإنما الغاية الأسمى هى السيطرة على منطقة البحر الأحمر بكاملها.. وهذا هو ما يحدث، فعلا لا قولا، وإلا ما معنى أن تهب أمريكا وحلف الناتو بإرسال فرقاطات عسكرية إلى البحر الأحمر.. ومثلما كانت الحجة فى العراق هى حفظ الأمن والاستقرار فى المنطقة، فالحجة ذاتها قائمة، وقد يكون السبب مضاعفا فى حالة الصومال، باعتبار أن عمليات القرصنة اتسعت رقعتها بحيث بلغت أكثر من ٦٠ اعتداء فى الأشهر القليلة الماضية حصل فيها قراصنة صوماليين على نحو ٣٠ مليون دولار كفدية.. لكن الأهم أيضا أن أمريكا تؤكد أن هناك علاقات مشبوهة بين القراصنة والجماعات الإرهابية وترى أن عمليات السلب العسكرى البحرى التى تجرى على شواطئ الصومال تتم لحساب الجماعات الإرهابية(المنحدرة من تنظيم القاعدة بالضرورة وبحسب الرؤية الأمريكية).

وهكذا وربما دون أن ينتبه العرب إلى أن بحيرتهم (أقصد البحر الأحمر) أصبحت بؤرة للصراع الدولى المسلح لأن الدول الأوروبية خصوصا فرنسا وإسبانيا قررت- بالفعل- إرسال سفن عسكرية خصوصا بعد أن احتجز القراصنة سفينتين فرنسيتين وبعد أن جأر الأسطول الفرنسى والإسبانى لصيد التونة بالشكوى من استهداف القراصنة لهم.

ولكى تكتمل دوائر الصراع الدولى كان لابد تبعث روسيا بسفن عسكرية من طراز رفيع لتعيد هيبة روسيا فى البحار كما كانت.. ولترد فى الوقت نفسه- على أولئك الذين تجرؤوا وخطفوا السفينة الأوكرانية المحملة بدبابات روسية قيل أنها كانت فى طريقها إلى كينيا أو إلى جنوب السودان.. وهكذا وفى أقل من شهر أصبحت بحيرة العرب تموج بسفن وفرقاطات عسكرية من كل لون وحجم. وهنا يحق للدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر وهى: مصر والسودان والسعودية

والأردن واليمن وجيبوتى والصومال) أن تعلن تخوفها من تعرض أمنها القومى للخطر.

ولا شك فى أن وجود قوات بحرية عسكرية بهذه الكثافة سيجعل أمن الدولة المطلة عل البحر شيئا(مستباحا) ناهيك عن أن هناك حديثا عن شركات أمنية خاصة تعرض خدماتها لإقامة نقاط مراقبة(بالرادارات والأسلحة الثقيلة) الى جانب دعوات بإنشاء بوليس بحرى يجوب البحر الأحمر ليل نهار دون تمييز بين مياه إقليمية أو أعالى بحار.. ومما يضاعف من مخاوف الدول العربية المطلة على البحر أن قرار مجلس الأمن رقم (١٨١٦) قد سمح بدخول المياه الإقليمية وكان معروفا وفقا لاتفاقية جامايكا(١٩٨٢). أن دخول المياه الإقليمية محظور ويكتفى بأعالى البحار.

وكانت أمريكا قد أضافت إلى مهام قوتها الضاربة التى تحمل اسم(١٥٠) وتأسست فى إطار عملية الحرية الدائمة فى أفغانستان، القيام بدوريات أمنية بحرية تمتد إلى خليج عدن(بين الصومال واليمن) كما تقدم حلف الناتو- فى الوقت نفسه- بنشر أسطول يضم عشر فرقاطات عسكرية مجهزة بأعتد أجهزة المراقبة والتسليح.. ولم تتردد بروكسل فى تقديم طروحات وبدائل عديدة للتنسيق بين قوات البحرية الأوروبية الموجودة فعلا فى المنطقة لضمان حركات المرور. المؤلم أن الرؤية العربية الخاصة بأمن البحر الأحمر لا تزال ضبابية رغم بعض الاجتماعات التى تمت فى إطار الجامعة العربية وعبر مجلس الأمن والسلم وإبداء المخاوف من اشتداد المنافسة الدولية بين القوى الكبرى التى سيتحول معها البحر الأحمر إلى منطقة تهديد أولى فى العالم.

ورغم معرفة العرب لأهمية هذا المسارات الكبرى لتجارة النفط من منطقة الخليج العربى إلى البحر الأحمر، ثم إلى قناة السويس، وبالتالى إلى الأسواق العالمية، وأنه يقصر المسافة التى تقطعها ناقلات النفط العملاقة إلى أوروبا بنسبة ٦٠٪ ويمر منه يوميا نحو ٣.٣ ملايين برميل نفط وتستخدمه ٢٦ ألف ناقلة نفط

سنويا، فإنها لم تلتفت بالقدر الكافى إلى مسألة(تأمينه) ضد مخاطر القرصنة واللصوصية التى قد تدفع الشركات الكبرى للاتجاه إلى مسار رأس رجاء الصالح مما يزيد من التكلفة والأسعار والإضرار بهذا الشريان التجار الدولى المهم والعسكرى والإستراتيجى أيضا، فكلنا يذكر الدور الذى قام به هذا الممر فى حربى الخليج الأولى والثانية وحرب احتلال العراق، وقبلها حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما تم إغلاقه عند باب المندب فى وجه السفن الإسرائيلية..

وفى ظنى أن المطروح عمليا هو أن تتقدم الدول المعنية الثلاث بشكل أكبر وأوسع بهذا الممر(أقصد مصر صاحبة قناة السويس، والسعودية صاحبة أطول شاطئ عليه، واليمن حارسة باب المندب وخليج عدن) بفكرة إنشاء اتحاد من أجل البحر الأحمر على غرار الفكرة الفرنسية الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط على أن يتضمن برامج دفاعية وأمنية وتنموية مشتركة، توفر المناخ الملائم للتنسيق بين الدول العربية المطلة عليه.. على اعتبار أن هذا الاتحاد سيكون مقصورا على الدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر..

إن مشروعا كهذا سوف يقطع الطريق على إسرائيل التى تؤكد بعض المؤشرات أنها تقوم سرا كعادتها بالترتيب مع إريتريا لإقامة اتحاد من أجل البحر الأحمر لتضمن لنفسها مرة أخرى (مكان للقيادة) كما لها اليوم فى الاتحاد من أجل المتوسط. فى ظنى أنه يتعين على مصر أن تبدأ (اليوم قبل غدا)هذا المسار قبل فوات الأوان.

«تفكيك» الاتحاد من أجل المتوسط

بعد مرور نحو عام عل انطلاق مشروع« الاتحاد من أجل المتوسط»، الذى هللت له الأوساط الفرنسية- ولا تزال- التام فى مدينة فاس بالمغرب مؤتمر شارك فيه نحو سبعين شخصية(سياسية واقتصادية وأكاديمية وجامعية، وممثلين عن المجتمع المدنى) لتقويم هذا المشروع(ما له وما عليه) وفى جو ليبرالى وفره المركز المغرب للدراسات وبحضور حشد من رجالات القصر والدولة انقسم الحضور بين مؤيد ومعارض، فذهب طرف إلى أنه، ليس من الحكمة التعجل وتصيد الأخطاء« خصوصا أن المشروع نفسه قد تعرض- دون سابق إنذار وكان لا يزال غصا صغيرا- إلى امتحانين شديد القسوة، الأول حرب غزة التى سحقت فيها إسرائيل عظام الفلسطينيين وقتلت أطفالهم وشيوخهم بالفوسفور الأبيض، وبحث المتوسطيون طويلا عن الاتحاد من أجل المتوسط فلم يعثروا له على أثر.. فخرجوا من هذا الامتحان بقلب موجوع وشعور طاغ بعدم الجدوى والعدمية. أما الامتحان الثانى الذى ملأ نفوس المتوسطين بالإحباط فهو الأزمة الاقتصادية العالمية التى جعلت(الأب الروحى) للمشروع، وأقصد به الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزي ينتكر لوعوده العسلية البراقة..ونعلم جميعا أنه كان وعد بتوفير ١٤ مليار يورو للإنفاق على أجندة الاتحاد فجاءت الأزمة الاقتصادية لتجعل هذا الوعد أشبه بأضغاث الأحلام!

إلا أن النقاش- فى مؤتمر فاس- قد توقف لوقت أطول أمام الطرف الأخر الذى ذهب إلى أن الاتحاد من أجل المتوسط قد لحق بمسار برشلونة.. والاثنان أصبحا فى ذمة التاريخ بعد أن أصابتهما «اللعنة».. وأنه لا يعدو أن يكون فكرة طوباوية تفتق عنها ذهن الرئيس ساركوزى الطامح إلى أن يلعب دور نابليون فى

العصر الحديث.. وأن يعيد لفرنسا المكان الفريد الذى كانت تحتله كدولة لها مستعمرات مترامية الأطراف هنا وهناك.. ولقد انطلق هذا الحلم من قناعات ساركوزية خاصة تحدث عنها الرئيس الفرنسى بإسهاب فى خطاب له بمدينة طنجة المغربية قبل فترة،ومنها أن منطقة البحر المتوسط أرض الحضارات والفتوحات ويسكنها التاريخ منذ الخليقة ومن يملك مفاتيح هذه المنطقة يملك العالم بلا جدال. وأشهد أن النقاشات والحوارات التى امتدت عبر ثلاثة أيام فى فاس لم تغادر هذين الأمرين: أما التفاؤل الحذر وعدم التعجل فى إصدار الأحكام عل المشروع. أو التشاؤم واعتبار المشروع جاء ليكرس هيمنة إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط وأوجد دوائر جديدة تطل منها الدولة العبرية بالأفكار التى تراها، والشروط التى تفرضها.

.. والإنصاف يقضى أن نلفت الانتباه إلى أن أهم ما وفره هذا المؤتمر هو أنه أفسح المجال إلى ممثل أكثر من ٢٦ مليون عربى ومسلم يعيشون فى دول الاتحاد الأوروبى إلى ٢٧ ليتحدثوا عن إحباطاتهم التى بلغت عنان السماء.. ودليلهم عل ذلك أن معدل العنصرية قد ارتفع فى السنوات الأخيرة، ولم تتوقف مؤشراته بعد انطلاق مشروع الاتحاد.. فروى أحدهم انه تقدم لوظيفة تتوافر فيها كل شروطها، وبعد أن تم قبوله، تراجعت الشركة بعد أن اكتشفت أنه من أصول عربية وتحديدا مغاربية..

وأسهمت سيدة أخرى فى الحديث عن تجربة مماثلة.. فبعد أن حصلت عل درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع تقدمت إلى وظيفة داخل جامعة السوريون وديانتها الإسلام!!

وطرح آخرون تخوفا أخر هو اتساع دوائر الإسلاموفوبيا واتهام الجاليات العربية والإسلامية فى أوروبا بأنه لا هدف لها سوى إدخال الشعوب الأوروبية فى حظيرة الإسلام.. وهو أمر غير دقيق وغير صحيح فى الأصل، فأبناء الجاليات الإسلامية قد انخرطوا فى الحياة فى أوروبا واندمجت منهم شرائح كثيرة والتزموا

بلوائح المجتمعات الأوروبية وقوانينها، وبالتالى ليس هناك ما يبرر الخوف منهم تحت أى مسمى من المسميات.

ومن حسن الطالع أن مؤتمر فاس حول الاتحاد من أجل المتوسط قد انعقد وسط صعبة لقضية شائكة بين المغرب وهولندا، أى بين دولتين تعيشان فى الفضاء المتوسطى، كانت البداية عندما واجهت السلطات الهولندية اتهاما إلى احد المغاربة الذين يعملون فى وزارة الداخلية الهولندية منذ زمن ومشهود لهم بالكفاءة.. لولا ما قيل أنه تورط فى عملية تجسس لحساب دولته الأم(المغرب) حيث قام. بنص الاتهام الهولندى له- باطلاع السلطات المغربية على بعض البيانات الخاصة.. وفى زيارة عاجلة لوزير العدل الهولندى جرى نقاش مع الداخلية المغربية ليست حول شخص المتهم تحديدا، وإنما حول القضية الأكبر وهى التداعيات القانونية والأمنية لمزدوجى الجنسية- والحالة هذه- لم يخلصوا الولاء للدولة الثانية التى يعيشون فيها ويحملون جنسيتها، وظل الانتماء للدولة الأم، هو الأقوى والأكثر طغيانا.. فكان أن طلبت ما اعتبرته السلطات المغربية أمرا غير مقبول، وهو أن تبادر المغرب بإسقاط جنسيتها عن أبنائها بمجرد اكتسابهم لجنسية أوروبية.

والأخطر من ذلك أن هولندا تمسكت برأيها وذهبت إلى أنها(قد) تعتبر هؤلاء المغاربة الذين يحملون جنسيتها أشخاصا غير مرغوب فيهم لأنهم- فى هذه الحالة. ليسوا أكثر من جواسيس يعملون لحساب بلدهم الأصلية.

وتمنت الحكومة الهولندية على المغرب أن يتفهم المأزق الذى تعيشه هولندا أمام حالات مغربية تصل إلى نحو ٣٠٠ ألف حالة.. والحق أن الداخلية المغربية لم تتردد فى رفض هذا المطلب(الغريب) خصوصا بعد أن أيقنت أن هولندا تريد مسخ المغاربة أو تحظر عليهم أن يطلقوا عل أبنائها الصغار، عند ولادتهم، أسماء مغاربية أو عربية أو إسلامية.. وإنما عليهم أن يلتزموا بقوائم مقترحة مسبقا لأسماء هولندية.. أو على الأقل أسماء متوسطية(حمالة أوجه) يمكن أن تفهم على

أنها هولندية ومغربية، فى الوقت ذاته، ولأن وزير العدل الهولندى جاء بأفكار معدة سلفا فقد أثار ذلك استياء المغرب- ومنها مثلا- تشكيل لجنة مشتركة تضع الأسماء التى تعكس الجنسيتين وليس فقط جنسية واحدة.. ولقد أثار نفر من المؤتمرين هذه القضية مؤكدا أن دول الجنوب يجب ألا تتخل عن مواطنيها بهذه الدرجة من السهولة خصوصا أن غالبية التشريعات فى دول الجنوب تؤكد حق مواطنيها فى اكتساب ما يشاؤون من جنسيات دون أن يستتبع ذلك سقوط جنسيتهم الأصلية.. وتساءل البعض: أين أولئك الذين أسرفوا فى تفاؤلهم بشأن الاتحاد من أجل المتوسط والفضاء السياسى والاجتماع والثقافى الذى سينعم به المتوسطيون؟ ثم ما معنى أن تتسع دوائر العنصرية ضد الجنوبيين على وجه الخصوص.. أليس للبحر المتوسط شاطئان الأول فى الشمال والثانى فى الجنوب.. فلماذا تكون الرفاهية والأمن والاستقرار من نصيب الشماليين بينما يكون الخوف والقلق والحذر والتوجس من نصيب أهل الجنوب.

وخلاصة الأمر أن المتفائلين والمتشائمين على السواء قد حرصوا على الاقتراب أكثر من القضايا الشائكة ورأوا أن مشروع الاتحاد لم يتمكن. حتى ى هذه اللحظة- من أن يربط الطموحات قد عانقت السماء فى البداية لكن سرعان ما كشفت الممارسات عن حصاد هزيل لم يخرج عن مواقع الحديث المعسول، والتسويفات التى تترك فى النفوس يأسا وقنوطا أكثر مما تترك إشراقات بأمل يتجدد.

يبقى أن نذكر أن مشروع الاتحاد قد اجتمعت حوله أمال الجنوبيين والمحك الحقيق هو ما سيتم إنجازه فى أرض الواقع وهو كثير وصعب لأن الهدف هو إزالة مخاوف الجنوبيين الذين لم يأتهم من البحر المتوسط سو ويلات لكى تحل محلها مشاعر بالترابط ولامتزاج والمستقبل الواحد.

الاتحاد من أجل «إسرائيل»

حدثنا جريدة«لوموند» الفرنسية عن اجتماعات وزراء خارجية دول الاتحاد من أجل المتوسط الأخيرة دشنت إسرائيل كأحد الدول(القائدة) فى حوض البحر المتوسط. وأصبحت باعتراف الدول العربية الشاطئة للبحر المتوسط جنوبا أمينا عاما(مساعدا) للاتحاد، ورفضت قبول مبادرة السلام العربية، وإنما أخذت بها علماء فقط! أما صحفنا المصرية(القومية) فلقد حدثتنا عن شيء آخر، فإسرائيل من وجهة نظرها لم تحصل على شيء(ذى بال) وحسبها أنها أصبحت أمينا عاما(مساعدا) من بين خمسة أمناء مساعدين، ولقد وافقت على مبادرة السلام العربية.

الحدث واحد، لكن المعالجة لأخبار متباينة، وهى تعكس توجها فى الميديا العربية بشكل عام، فالصحافة الفرنسية والأجنبية(عموما) تتحدث عن الظواهر والأحداث كما هى(بالفعل)، بينما تتحدث صحفنا العربية ليست عما هو كائن أو واقع بالفعل وإنما عما تتمنى وتود أن يكون! والفارق بين المعنيين والمعالجتين أشبه بالفارق بين السماء والأرض. على أية حال لقد خرجت إسرائيل من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط منتصرة انتصارا مذهلا.. وإذا كنتم فى شك مما أقول.. فإليكم هذه الواقعة:

حدثنا الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام الأسبق للجامعة العربية، فقال: بطريق المصادفة فى إحدى صالات قاعة اليونسكو فى باريس، طرح على شيمون بيريز، الذى كان وزيرا لخارجية إسرائيل فى ذلك الوقت سؤالا يقول فيه: متى ستقبلون إسرائيل عضوا فى جامعة الدول العربية؟

ويعلق الدكتور عصمت عبد المجيد عل ذلك بقوله: كان سؤالا مباغتا، لكننى دون تفكير أجبته، بينما كنت أسير فى طريقى دون أن أتوقف: عندما تتكلم إسرائيل اللغة العربية.. وبدا لى أن شيمون بيريز ابتسم فى مرارة من إجابتى التى ألقمته إياها كحجر صوان فى فمه!

الخلاصة.. أن وزير خارجية إسرائيل كان مشغولا فى هذه المرحلة- كان ذلك فى أوسط ثمانينيات القرن الماضى- بالشرق الأوسط الجديد الذى استلهمته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية- لاحقا- عندما تحدثت عن مشروعها الخاص بهذه المنطقة، وعن فكرتها الشهيرة«الفوضى الخلاقة»..وكلنا يعرف أن نظرية شيمون بيريز تتأسس عل معادلة ثلاثية الأبعاد: العقل الإسرائيلى والمال النفطى(الخليجى) والأيد العاملة المصرية(الرخيصة)، بحيث يتم- فى هذه الحالة- تدشين المرحلة الإسرائيلية التى ستكون الدولة العبرية فيها سيدة المنطقة بلا منازع.

وعندما فشل هذا المشروع الذى اعتبرته كوندوليزا رايس مشروعها الخاص، وتألم شيمون بيريز بجلاء اتفاقية الكويز التى جعلت للمصنوعات الإسرائيلية موطئ قدم فى بلادنا..لذلك، وبحسب نظرية توزيع الأدوار، كان لابد أن يتلقفه ساركوزى(فى فرنسا) متحدثا عن مسمى آخر هو الاتحاد من أجل المتوسط، لكن مضامينه لا تختلف كثيرا عن بعض مضامين مشاريع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير أو الموسع.

ولقد ناور الإسرائيليون- كعادتهم- باعتبار أن مشروع الشرق الأوسط الجديد هو مشروع إسرائيلى ناطق باللغة الفرنسية، فلقد تحفظوا عل انضمام جامعة الدول العربية، وحقها فى حضور الاجتماعات، مع أن الجامعة تتمتع بهذه الصفة ضمن مسار برشلونة، الذى ألغى اليوم، ليحل محله الاتحاد الوليد.

وكانت المفاجأة أن إسرائيل، لكى تتناول عن معارضتها لوجود الجامعة العربية ضمن هذا الاتحاد، يجب أن يتم تصعيدها لتصبح أمينا عاما مساعدا.

ماذا يعنى كل ذلك؟.. يعنى- أولا- أن حلم إسرائيل الخاص بالهيمنة على المنطقة، قد تحقق منها الجزء الأول،وثانيا أنها ستجلس على مائدة مفاوضات وحوارت ومناقشات(واحدة) مع العرب، **وثالثا** ستدرس معهم تصوراتها الخاصة بمعادلة الأمن والاستقرار القائمة على الأبعاد الثلاثة التى أشرنا إليها نفا، وهى العقل الإسرائيلى، والمال النفطى والأيدى العاملة المصرية، وتعنى رابعا أن مبادرة السلام العربية التى أطلقتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ م أصبحت جثة هامدة لا حراك فيها، لأنها- ببساطة- كانت توفر لإسرائيل حوار مباشر مع العرب، وفق صيغة الأرض مقابل السلام، أي أنها كانت توفر السلام والحوار والنقاش والتعاون بشرط انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلها فى ١٩٦٧.. لكن هذه الأجواء وتلك الأنشطة وهذه الأفكار قد وفرتها(مجانا) صيغة الاتحاد من أجل المتوسط.

السؤال الآن: إلى متى سيظل نفر من مسؤولينا يتعاملون معنا بمنطق أنصاف الحقائق، وإلى متى ستظل الميديا العربية تتعاطى مع الرأى العام المصرى والعربى على أنه أهطل أو قاصر وربما غبى!

لنكن أوفياء لروح برشلونة في مرسيليا

فى مرسيليا، المدينة المتوسطية جداً، يجتمع الوزراء من أصدقاء أوروبا، ودول المتوسط لكى يتحدثوا عن أفضل وسيلة لتقوية علاقتهم الجماعية المؤسسة منذ سنوات فى برشلونة.

ولكى نظل أوفياء لروح برشلونة (١٩٩٥) يلزمنا السعى إلى بناء (رؤية فى مرسيليا): رؤية واقعية لا تهمل الصعوبات ولكن تحدد الوسائل لحلها. أنه اقتراب مستقبلى يأخذ فى اعتباره كل التطورات. بعض من شركائنا الحاليين لديهم رغبة فى الالتحاق بالاتحاد خلال بعض السنوات، ودول الشاطئ الجنوبى لا تواجه جميعاً –نفس الجهد الخاص بإحكام البناء، وإن كنا نتوجه معاً نحو –اقتراب أكثر ليونة ليكون أيضاً اقتراباً أكثر طموحاً.

وما يصنع قوة الشراكة الأورومتوسطية يقبع داخل خصوصيتها الإجبارية. والعالمية فى ذات الوقت وهى إجبارية لأنها تلزمنا –فيما وراء الماضى المشترك– بتنظيم أفضل طريقة للحياة معاً باعتبارنا جيراناً ثم هى تأتى بإجابة عالمية لأنها تدمج ٣ ركائز أساسية أولاً: حوار سياسى ينبغى أن يتأسس على «علاقة مساواة» و «القيم المشتركة» التى نرتبط بها جميعاً. وتضع فى حسابها واقع أن أوروبا هى الشريك الاقتصادى الطبيعى لدول الشاطئ الجنوبى للبحر المتوسط. الاتحاد– إذن– ملتزم بالمساعدة على رفع اقتصاديات أصدقائه (فى الجنوب) لتحقيق هدف بناء (أفق ٢٠١٠) منطقة واسعة للتبادل الحر.

وله صلابته. لأنه يريد دمج البعد الإنسانى الأساسى فى العلاقات الحديثة، إنها ليست عملية ينبغى أن ترتبط بالسياسيين وحدهم، أو بالاقتصاديين، ولكن

بشعوب المنطقة الأوروبية، والمتوسطية الذين يمكن أن يجدوا فيها التأييد من أجل معرفة واقتسام أفضل.

إن العلاقة بين الدول الأوروبية، وشركاء المتوسط تسير إلى ما وراء ذلك. فعملية برشلونة تعطى العلاقة الاورمتوسطية قيمة إستراتيجية.

لكن هناك بعدا أساسيا آخر لشراكتنا: إنها دعوة إضافية لمجالات تعاون بطريقة متنوعة لا توجد فقط فى عملية برشلونة علاقة جماعية بين الـ ١٠ فى الجنوب وإنما توجد أيضاً النية لتنظيم علاقات أوروبا مع كل من هؤلاء الشركاء بطريقة قوية.

كما توجد أيضاً القناعة بأنه فى مصلحة لجميع العمل على تنمية التعاون – تدريجيا- بين الجنوب والجنوب، من المغرب (فى الغرب) إلى الأردن (فى الشرق).

وتوجد إمكانية أن نرى بعض دول الاتحاد، وأعضاء آخرين فى العملية يتقدمون بمبادرة، أنها مهمة صعبة لكنها بدأت خلال السنوات الخمس الأخيرة. ولقد رأينا –كذلك الدول التى وقعت (أو فى طريقها للتوقيع) على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد، تبدأ فى تفكير مشترك بخصوص زيادة حجم التبادل بين بعضها البعض وتبنى معايير لبلوغ هذه الغاية.

واعتقدت –بعد خمس سنوات من الجهود- أننا نستطيع أن نقول: أن العملية قد قربت بين شاطئينا، فلو أن الحقائق الجغرافية لم تتغير، فإن دول المتوسط تشعر بأنها أكثر قرباً من بروكسل وأن دول الاتحاد لديهم اهتمام زائد لاعتبار البحر الذى يفصلنا مثل الصلة التى توحدنا.

الاتحاد يبقى مرتبطاً بكل هذه الأبعاد للعملية مثل شركائنا الـ ١٢ فى الجنوب الذين يواجهون بقوة اختيار الصعوبات التى كانت موجودة، وتوجد حالياً، وستوجد مستقبلاً، لكننا نعمل على حلها.

توجد صعوبات سياسية، فالأحداث التراجيدية التى يعرفها الشرق الأوسط فى الفترة الأخيرة، تبين كم هو صعب الحديث عن التعاون الشامل عندما يسيل الدم وعندما لا يتحقق بعد السلام العادل والدائم الذى تطالب به أوروبا وتتمناه دائماً.

إننى أنادى بالعودة إلى طريق هذا السلام، الذى نعرفه منذ عام ١٩٩٥، وليس فى إطار مؤتمراتنا الأورومتوسطية، سوف نقوم بتسوية كل الخلافات فى المنطقة.

ثمة أطر (أماكن) نوعية توجد من أجل ذلك. لكن فى مرسيليا سوف أقول بقوة، أنه لا يوجد طريق أخر غير طريق الارتباط ثانية بروح برشلونة.

.. ثم إن الإعلان الذى تبنته برشلونة فى نوفمبر ١٩٩٥ يظل ملائماً اليوم أكثر من أى وقت مضى.

توجد أيضاً صعوبات على الصعيد الاقتصادى أو التقنى. فالمساعدة المالية الأوروبية بدت معقدة، وليست سريعة بالقدر الكافى -لشركائنا فى الجنوب. ولذلك ناقشنا هذه المسألة بصراحة وثقة وأؤكد أن أوروبا - رغم اتساع أولوياتها، سوف تواصل (جهد المساندة) الذى تقوده فى منطقة المتوسط ولن تلتفت تجاه مناطق أخرى على حساب المتوسط.

وأعتقد بالعكس أنها ستتمكن فى المستقبل القريب، من أن تكون عاملاً (لتسهيل) العلاقات بين دول المتوسط والمناطق الأخرى من العالم، كدول أوروبا الشرقية -على سبيل المثال- التى تسير فى اتجاه الانضمام إلى الاتحاد.

ونحن سوف نضمن أيضاً أن التعاون المالى سيكون أكثر فعالية، وحسماً فى إطار روح حقيقية للشراكة. أن رغبة الـ ١٥ فى الاتحاد، والاقتراحات الجديدة للجنة، تسير فى نفس الاتجاه. فعمليتنا حية: ونحن نستطيع تكييفها بعد المحصلة الجماعية للسنوات الخمس الأخيرة.

وتوجد أخيراً قطاعات نشعر جميعاً بأننا مسئولون عن ضرورة عمل دفعة جديدة لها: وأريد التحدث عن وضوح العملية. وينبغى أن تشعر الشعوب بأنها جزء من

العقد بين شاطئى المتوسط.

كثيرون هنا يقولون ذلك، ويتصرفون فى هذا الاتجاه على أنهم البرلمانيون، والمنتخبون المحليون، والمسؤولون فى المنظمات غير الحكومية، للنساء، والأطباء، والباحثين، والشباب... عليهم أن يعطونا دفعة إلى هذا الاستلهام الذى هو -بالفعل- ضرورى للتوازن الخاص بالعملية...

إننى على ثقة من أن مرسيليا ستمثل مرحلة مهمة فى العملية. ففى اللحظة التى أطلقناها فيها -فى برشلونة عام ١٩٩٥- لم يكن مؤكداً نجاح هذه الشراكة، لا فى أوروبا ولا مع أصدقائنا وجيران المتوسط.

هذه العلاقة التى أصبحت من أخلاقياتنا تتطلب اليوم أكثر. فهى تتطلب منا تكثيف وتسريع تعاوننا فى عالم يتغير سريعاً. وينبغى أن نسعد لأنه يتحرك فى نفس الاتجاه وينفتح دائماً أكثر على المستقبل.

وبصفتى الممثل الأعلى للاتحاد فى سياسته الخارجية المشتركة، سأظل أحشد كل جهودى من أجل هذا الهدف بنفس الطاقة، ونفس الاهتمام بالاستماع والشرح مثلما كان الحال فى أول يوم من انطلاق العملية الأورومتوسطية.